فعالية المبادرات المجتمعية في إعادة إدماج السجناء السابقين

The Effectiveness of Community Initiatives in the Social Reintegration of Former Prisoners



خالد بوشارب بولوداني [1*]

[1] جامعة 8 ماي 1945- قالمة-الجزائر-

boucharebkaled@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2026/03/26 تاريخ القبول: 2026/04/26

****

ملخص:

تتناول هذه الدراسة فعالية المبادرات المجتمعية في إعادة إدماج السجناء السابقين من نظور سوسيولوجي يركّز على دور البيئة الاجتماعية في تشكيل مسارات ما بعد الإفراج. وتنطلق من أن الاندماج عملية بنيوية معقدة تتجاوز البعد الفردي لتشمل منظومة الدعم والعلاقات والفرص التي يوفرها المحيط الاجتماعي. واستنادًا إلى منهج وصفي–تحليلي وإلى الأدبيات الكلاسيكية والمعاصرة في علم الاجتماع، تسعى الدراسة إلى الكشف عن مدى قدرة هذه المبادرات على إعادة تشكيل الهوية الاجتماعية وتعزيز الكفاءة الذاتية وتوفير بدائل واقعية للسلوك المنحرف، بما يسهم في الحد من العوامل المنتجة للعود الإجرامي.

وتبيّن نتائج التحليل أن المبادرات المجتمعية المتكاملة—عندما توفر دعمًا مهنيًا ونفسيًا واجتماعيًا—تُحدث أثرًا واضحًا في تعزيز الاستقرار، وتخفيف الضغوط البنيوية المرتبطة بالوصم والحرمان، وتوسيع شبكات العلاقات التي تُعدّ شرطًا أساسيًا لاندماج مستدام. في المقابل، يؤدي ضعف هذه المبادرات أو غيابها إلى إعادة إنتاج أشكال الإقصاء والهشاشة، مما يزيد احتمالات العودة للجريمة. لذلك خلصت الدراسة إلى ضرورة تبني رؤية تشاركية تفعّل دور المجتمع المدني وتعيد ضبط العلاقة بين المؤسسات العقابية والمجتمع، بما يعزّز الاندماج الفعّال ويحدّ من السلوك الإجرامي.

الكلمات المفتاحية: إعادة الإدماج؛ السجناء السابقون؛ المبادرات المجتمعية؛ العود الإجرامي؛ الاندماج الاجتماعي.

Abstract:

This study examines the effectiveness of community initiatives in the reintegration of former prisoners from a sociological perspective that highlights the role of the social environment in shaping post-release trajectories. It is grounded in the premise that reintegration is a complex structural process that extends beyond individual efforts to encompass networks of support, relationships, and opportunities afforded by the surrounding community. Drawing on a descriptive-analytical approach and on both classical and contemporary sociological literature, the study seeks to assess the extent to which these initiatives can reshape social identity, enhance self-efficacy, and provide viable alternatives to deviant behavior, thereby contributing to reducing the structural factors that drive recidivism.

The analysis reveals that well-integrated community initiatives—those offering professional, psychological, and social support—produce a significant impact in promoting stability, mitigating structural pressures linked to stigma and deprivation, and expanding social networks necessary for sustainable reintegration. In contrast, weak or absent initiatives tend to reproduce forms of exclusion and vulnerability, increasing the likelihood of reoffending. The study concludes by emphasizing the need for a participatory vision that activates the role of civil society and recalibrates the relationship between correctional institutions and the broader community, thereby fostering effective reintegration and limiting repeated criminal behavior.

Key words: Reintegration; Former Prisoners; Community Initiatives; Recidivism; Social Integration.

* خالد بوشارب بولوداني

مقدمة:

أصبح موضوع إعادة إدماج السجناء السابقين أحد أبرز القضايا السوسيولوجية المعاصرة التي ترتبط مباشرة بالبنى الاجتماعية وقدرتها على استيعاب الأفراد بعد خروجهم من المؤسسات العقابية. فمع تزايد الاهتمام العالمي بمقاربات العدالة الإصلاحية، برزت المبادرات المجتمعية كفاعل مركزي يسهم في إعادة تشكيل مسارات الحياة بعد الإفراج، ليس فقط بوصفها جهودًا مكمّلة للدور المؤسسي، بل باعتبارها عنصرًا بنيويًا يعيد ضبط العلاقة بين الفرد والمجتمع، ويؤثر في إنتاج أو تفكيك العوامل التي تقود نحو العود الإجرامي. إذ تشير الأدبيات السوسيولوجية إلى أن خروج السجين من المؤسسة العقابية لا يمثّل نهاية لمسار العقوبة بقدر ما يمثّل بداية لمرحلة جديدة تتداخل فيها آثار الوصم الاجتماعي، وضغوط التهميش، ونقص الموارد، بما يجعل الاندماج مسارًا صعبًا يتطلب تدخلات متعددة المستويات.

ويكتسب البحث في فعالية المبادرات المجتمعية أهميته من كون هذه المبادرات تشكّل فضاءً تفاعليًا قادرًا على إعادة بناء الهوية الاجتماعية وتعزيز الكفاءة الذاتية، عبر توفير شبكات دعم واقعية تقلّل من هشاشة أوضاع السجناء السابقين، وتفتح أمامهم فرصًا للاندماج المنتج، وتحدّ من استدراجهم مجددًا نحو هوامش الانحراف. كما تبرز أهمية الدراسة في سياق التحولات التي تشهدها المجتمعات الحديثة، حيث أصبح توسيع دور المجتمع المدني والجهات المحلية ركيزة أساسية في مواجهة تحديات الأمن الاجتماعي، وفي إعادة التفكير في العلاقة بين العقوبة والإصلاح، وبين المسؤولية الفردية والدعم البنيوي.

وتسعى هذه الدراسة، انطلاقًا من منظور سوسيولوجي نقدي، إلى تحليل مدى قدرة المبادرات المجتمعية على معالجة العوامل البنيوية المنتجة للسلوك الإجرامي، وإلى الكشف عن حدود هذه المبادرات وإمكاناتها في تحقيق اندماج فعّال ومستدام. كما تركز على إبراز الدور المتداخل للعلاقات الاجتماعية، وتوزيع الفرص، وفاعلية الموارد المجتمعية في تشكيل مسارات ما بعد الإفراج، بما يجعل الموضوع ذا أهمية علمية ومجتمعية قصوى، تتطلب مزيدًا من التحليل والفهم لإرساء سياسات واقعية تحدّ من العود الإجرامي وتدعم استقرار البناء الاجتماعي.

المبحث الأول

مفهوم إعادة الإدماج الاجتماعي (Social reintegration / Reintegration)

هو عملية متعددة الأبعاد تُقاس بتغيرات ملموسة في وضع الفرد الاجتماعي والاقتصادي والسلوكي بعد الإفراج، وتشمل أربعة مؤشرات قابلة للقياس: (أ) الاستقرار السكني (ثبات المسكن خلال 12 شهرًا)، (ب) الاندماج المهني (حيازة عمل مستمر أو برنامج تدريب مهني لمدة لا تقل عن 6 أشهر)، (ج) المشاركة الاجتماعية (انخراط في شبكة علاقات داعمة أو مؤسسات المجتمع المدني)، و(د) التقلّص في تصورات الوصم الذاتي/الاجتماعي (مؤشرات على تحسين الشعور بالاعتراف والقبول). وأي تقييم لفعالية مبادرة مجتمعية يُقارن تحسّن هذه المؤشرات قبلًا وبعدًا أو بين مجموعات متلقية ومقابلة (ملاك، 2020، ص.1028).

ويتطلب الرصد النظري والدقيق لفعالية هذه المؤشرات تحويلها من مفاهيم اسمية إلى متغيرات إجرائية قابلة للمقارنة والاستدلال. ففي الأدبيات السوسيولوجية والجناحية المعاصرة، يُقاس الاستقرار السكني عبر مؤشرين مركبين: الأول هو الاستمرارية الزمنية للإقامة في محل ثابت لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً دون انقطاع قسري، والثاني هو درجة الأمان السكني القانوني والمالي، أين يعمل الثبات المكاني كعامل وسيط يقلل التعرض لشبكات الانحراف الجغرافية ويدعم الشعور بالانتماء المحلي.

أما الاندماج المهني هنا فيُؤشر عليه بفترة الاستمرارية في العمل أو التدريب لمدة لا تقل عن ستة أشهر ونسبة الدخل المستقر إلى الحد الأدنى للمعيشة، وهو ما يرتبط نظرياً بنظرية النشاط الروتيني والضبط الاجتماعي غير الرسمي، إذ يحوّل الفرد من حالة العجز البنيوي إلى فاعل منتج داخل دورة الاقتصاد المحلي. فتُقاس المشاركة الاجتماعية عبر كثافة الروابط الداعمة من حيث عدد العلاقات غير المنحرفة وتكرار التفاعل المؤسسي، بينما يُقاس تقلص الوصم باستخدام مقاييس الوصم الداخلي والخارجي المعتمدة في الدراسات الإقليمية، والتي ترصد التحول في التصورات الذاتية ومدى تقبل المحيط المجتمعي. وترتبط هذه المؤشرات إجرائياً بنتائج إعادة الإدماج الناجح عبر مسار سببي وسيطي: حيث أن التدخلات المجتمعية الفعّالة لا تقلل العود الإجرامي بشكل مباشر، وإنما تعمل على تحسين هذه المؤشرات أولاً، والتي بدورها تُضعف الضغوط الهيكلية وتقلل فرص التعرض لمواقف الإغراق المنحرف وبالتالي تحويل المسار الحياتي من نمط تكراري إلى نمط تراكمي مستقر.

أي أن إعادة الإدماج الاجتماعي عملية منهجية تستهدف إعادة بناء الصلة بين السجين السابق والمجتمع، بحيث لا تقتصر على مجرد خروجه من المؤسسة العقابية، بل تمتد إلى تمكينه من استعادة أدواره الاجتماعية والاقتصادية بصورة تجعل وجوده داخل النسيج الاجتماعي ممكنًا ومستقرًا. ويُفهم هذا المفهوم

في الأدبيات السوسيولوجية بوصفه تحولًا تراكميًا يشمل تعديل تصور الفرد لذاته، وتقليص تأثير الوصم الاجتماعي، وتوفير موارد وفرص واقعية تمكّنه من تبنّي مسار حياة قائم على الشرعية الاجتماعية.

وتشير الدراسات النظرية إلى أن إعادة الإدماج لا تتحقق تلقائيًا، بل تتطلب وجود منظومة دعم فعّالة — مهنية، اجتماعية اقتصادية— تسمح بإعادة بناء الهوية وإعادة تشكيل العلاقات، ما يجعل الإدماج ليس حدثًا واحدًا بل مسارًا مستمرًا يتأثر بالبنى والمؤسسات والممارسات الاجتماعية المحيطة بالفرد.

المبحث الثاني

مفهوم العود الإجرامي (Recidivism)

هو وقوع فعل إجرامي جديد أو إعادة احتجاز في مدة زمنية محددة بعد الإفراج (عادة 12 أو 24 شهرًا)، مع التمييز المنهجي بين: عود إداري/قضائي (إعادة احتجاز)، عود جنائي مثبت قضائيًا، وسلوكيات متوافقة مع الانحراف الاجتماعي (انخراط في شبكات ارتكاب دون ضبط رسمي). في البحث التحليلي يُفصل بين العود كمتغير حتمي (binary) وكمعدل (count) لقياس كثافة التكرار. وعليه فالعود الإجرامي هو ميل الفرد إلى ارتكاب فعل إجرامي جديد بعد الإفراج، ويُعدّ من أكثر المؤشرات حساسية في تقييم فعالية السياسات العقابية والمبادرات المجتمعية. ويُفهم هذا المفهوم سوسيولوجيًا بوصفه نتيجة لتفاعل معقد بين الضغوط البنيوية، والوصم الاجتماعي المستمر، وغياب الفرص الواقعية للاندماج، إضافة إلى عوامل فردية تتعلق بالخبرات السابقة ومسارات الحياة (فرحات، 2021، ص.59).

ويتجاوز العود الإجرامي مجرد "تكرار الفعل" ليعكس ضعفًا في شبكات الدعم، وفشلًا في توفير بدائل مقبولة اجتماعيًا واستمرارًا للفجوة بين توقعات المجتمع وإمكانات الفرد بعد الإفراج. ولذلك يُنظر إليه في التفسير السوسيولوجي باعتباره ليس فشلًا فرديًا وإنما مؤشرًا بنيويًا على محدودية آليات الإدماج المتاحة.

المبحث الثالث

الوصم الاجتماعي وتحديات ما بعد الإفراج

يُعدّ الوصم الاجتماعي أحد أكثر العوامل الحاسمة التي تحدد مسار السجين السابق بعد الإفراج، إذ لا ينتهي أثر العقوبة عند بوابة السجن، بل يمتد في شكل تصنيفات اجتماعية تُعيد إنتاج هويته وفق ماضيه الجنائي، لا وفق قدراته الحالية أو إمكاناته المستقبلية (فرحات، 2021، ص. 60). وتبيّن الأدبيات السوسيولوجية أن الوصم يعمل كآلية ضبط اجتماعي غير رسمية تحول الفرد إلى هوية موصومة يُنظر إليها باعتبارها غير

جديرة بالثقة أو محفوفة بالمخاطر، مما يحدّ من فرص الاندماج في مجالات حيوية مثل العمل، السكن، التعليم وتكوين العلاقات ويكتسب الوصم طابعًا مؤسسيًا حين تتبناه المؤسسات العامة والخاصة عبر اشتراطات انتقائية أو ممارسات إقصائية، فيتحول بذلك من موقف اجتماعي إلى بنية تُعيد إنتاج الهشاشة بشكل ممنهج.

وفي ظل هذا الواقع، تواجه فئة السجناء السابقين تحديات معقدة بعد الإفراج تتجاوز أبعادها الفردية لتُعبّر عن خلل في قدرة المجتمع على استيعابهم. إذ يواجه الفرد في مرحلة العودة إلى الحياة المدنية فجوة حادة بين متطلبات الاندماج—كالاستقرار الاقتصادي والدعم الأسري وشبكات العلاقات—وبين القيود التي يفرضها الوصم، والتي تعيق بناء هوية جديدة مستقرة وتعزّز احتمال الانزلاق مجددًا نحو السلوك الإجرامي (زيوش، 2021، ص.749) كما تدلّ التجارب الميدانية في علم اجتماع الانحراف على أن محدودية الفرص الواقعية تولّد شعورًا بالإقصاء وإحساسًا بانسداد الأفق، ما يجعل السجين السابق في موقع هشّ يفتقر إلى الموارد الرمزية والمادية اللازمة لتثبيت مسار بديل.

ومن هذا المنظور، يصبح الوصم الاجتماعي ليس مجرد انعكاس للماضي، بل عاملًا بنيويًا منتجًا للمخاطر، يعيد تشكيل مستقبل الفرد ويقوّض فرص الإدماج، مما يستدعي مقاربات مجتمعية قادرة على تفكيك آليات الوصم، وإعادة بناء علاقة أكثر إنصافًا بين المجتمع والسجين السابق بوصفه فاعلًا قادرًا على التحول والمشاركة.

المبحث الرابع

المبادرات المجتمعية ودورها في دعم السجناء السابقين

تُعدّ المبادرات المجتمعية ركيزة مهمة في منظومة إعادة الإدماج، لأنها تمثل المجال الاجتماعي الذي تُعاد داخله صياغة علاقة السجين السابق بالمجتمع بعد الإفراج. ويبرز دورها تحديدًا في قدرتها على تجاوز محدودية المقاربات الرسمية التي غالبًا ما تظل محكومة بمعايير عقابية أو إدارية، بينما تقوم المبادرات المجتمعية بوظائف أكثر عمقًا واتساعًا لأنها تتأسس على منطق الاحتواء الاجتماعي لا على منطق الرقابة (بودان وديلمي، 2021، ص.182). وتُظهر الأدبيات السوسيولوجية الحديثة أن المجتمعات التي تنجح في تقليص نسب العود الإجرامي هي تلك التي تمتلك شبكات دعم مجتمعية فعّالة قادرة على توفير موارد مادية ورمزية تعيد توجيه مسار حياة الفرد نحو الشرعية والاستقرار.

وتتجلى فعالية هذه المبادرات في دورها الوسيط بين السجين السابق وبنى المجتمع؛ فهي لا تكتفي بتقديم خدمات مباشرة بل تعمل على إعادة تنظيم البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد بحيث تصبح أقل طردًا وأكثر استيعابًا. فعلى المستوى المهني–الاقتصادي، تتيح فرص اندماج حقيقية عبر تدريب متخصص وفتح قنوات لدخول سوق العمل بعيدًا عن عوائق السجل الجنائي (ملاك، 2020، ص.1030) ما يمنح الفرد قدرة على بناء مسار معيشي مستقر يقلص مخاطر العودة للسلوك المنحرف. وعلى المستوى الاجتماعي–الدعمي، توفر المبادرات مرافقة ميدانية ونفسية تُعدّ ضرورية لتجاوز صدمات التجربة السجنية، وإعادة بناء الروابط الاجتماعية التي غالبًا ما تتعرض للتآكل خلال فترة العقوبة.

أما على المستوى الهوياتي، وهو البعد الأكثر حساسية، فتلعب هذه المبادرات دورًا في إعادة تشكيل تمثّل الفرد لذاته عبر إخراجه من هوية "المنحرف الموصوم" إلى هوية فاعل اجتماعي قادر على المشاركة والإنتاج. وهنا تؤكد المقاربات التفاعلية في علم الاجتماع أن هذا التحول الهوياتي هو الشرط الأولي لأي إدماج مستدام. ومن ثم، فالمبادرات المجتمعية لا تعمل كجهات مساعدة فحسب، بل كآليات لإعادة الاعتراف الاجتماعي بالفرد، وهو اعتراف يحدّ من فعل الوصم ويُضعف قدرته على إعادة إنتاج مسارات الانحراف (زيوش، 2021، ص.750) وهذا الطرح يتقاطع مع مستجدات الأدبيات العربية التي بدأت تُرسّخ مؤشرات القياس كمتغيرات وسيطة حاسمة؛ حيث أظهر تحليل **بن عمر ومخلوف (2024)** أن الاستقرار السكني والمهني يفسران ما نسبته واحد وأربعون بالمئة من التباين في نجاح مسارات ما بعد الإفراج، فيما أكد **الحسني والشرايبي (2025)** أن البرامج المعتمدة على المرافقة المجتمعية المستمرة تُحدث أثراً مضاعفاً في تقليل العود مقارنةً بالتدخلات المؤقتة. كما سلط **العتيبي والراجحي (2025)** الضوء على البعد الهوياتي في السياق الخليجي، مبيناً أن تفكيك الوصم المؤسسي لا يتحقق إلا عبر إعادة الاعتراف الرمزي داخل فضاءات العمل والأحياء، وهو ما تدعمه مؤخراً دراسات الشراكة المدنية-الخاصة التي تربط بين الحوافز الاقتصادية لأصحاب العمل وانخفاض معدلات التكرار الجنائي لدى المستفيدين (الزهراني والحربي، 2026).

وعليه، فإن الدور الحقيقي لهذه المبادرات لا يكمن في حجم البرامج أو تنوعها، بل في قدرتها على إحداث تحول فعلي في المسارات الاجتماعية للسجناء السابقين، من خلال خلق بيئة تسمح لهم بالاندماج الفعّال وإعادة بناء استقلاليتهم وكفاءتهم الذاتية. وهذا ما يجعلها عنصرًا استراتيجيًا في أي سياسة وطنية تهدف إلى الحد من العود الإجرامي وتعزيز التماسك الاجتماعي.

المبحث الخامس

آليات الاندماج عبر الدعم الاجتماعي والمهني

المطلب الأول: توفير شبكة دعم اجتماعي قريبة ومستمرة

يقوم المجتمع المدني بمرافقة السجين السابق بعد الإفراج، ومساعدته على بناء علاقات جديدة تساعده على الشعور بالانتماء وتجنّب العزلة، وهي خطوة أساسية في تثبيت حياته الاجتماعية من جديد.

المطلب الثاني: الدعم النفسي وتخفيف آثار التجربة السجنية

يحتاج السجين السابق غالبًا إلى من يساعده على التعامل مع الضغوط والقلق الناتج عن العودة للمجتمع. وتقدّم المبادرات برامج استماع وإرشاد تساعده على تجاوز هذه المرحلة بمرونة أكبر.

المطلب الثالث: تأهيل مهني ينسجم مع احتياجات سوق العمل

تُوفر المبادرات تدريبًا عمليًا في مهن مطلوبة، ما يزوّد الفرد بمهارات جديدة تمنحه فرصة حقيقية للحصول على عمل مستقر بعد الإفراج (فرحات، 2021، ص. 60).

المطلب الرابع: تسهيل الوصول إلى فرص عمل دون تمييز

تتعاون المبادرات مع المؤسسات الاقتصادية لتأمين وظائف مخصّصة للسجناء السابقين، أو تقنع أصحاب العمل بمنحهم فرصة جديدة رغم السجل الجنائي، وهو عامل حاسم في تحقيق الاستقرار.

المطلب الخامس: المساعدة في حل المشكلات الأساسية بعد الإفراج

مثل الحصول على سكن، استخراج وثائق قانونية، أو إعادة التواصل مع الأسرة. وهذه الخطوات العملية تقلّل من التوتر وتساعد الفرد على بناء حياة طبيعية أكثر.

المطلب السادس: إعادة بناء الثقة بالنفس والشعور بالقدرة على التغيير

من خلال تشجيع السجين السابق، ودعمه في اتخاذ قرارات جديدة، ومساعدته على رؤية نفسه كفرد قادر على النجاح، وليس مجرد "سجين سابق"، ما يعزّز اندماجه واستقراره (كريب ومزوار، 2021، ص.374).

المبحث السادس

فعالية المبادرات المجتمعية في الحد من تكرار الجريمة

تُقاس فعالية المبادرات المجتمعية في الحد من تكرار الجريمة بقدرتها على إحداث تحول بارز في الظروف التي تُعيد إنتاج السلوك الإجرامي، وليس بمجرد تقديم مساعدات ظرفية. فمن منظور سوسيولوجي تصبح المبادرات ناجعة حين تُعيد صياغة علاقة السجين السابق بمجالات العمل، العلاقات الاجتماعية وتمثّلات المجتمع له، بحيث تنتقل به من موقع الهشاشة إلى موقع الفاعلية (بورني وعزوز، 2020، ص.570). فكلما تمكنت هذه البرامج من خلق شروط موضوعية تساعد على الاستقرار—مثل تحقيق استقلال اقتصادي، تعزيز الشعور بالجدارة، وتوفير شبكات دعم غير مُجرّمة—كلما تراجع احتمال العودة إلى المسارات المنحرفة.

وتتجلى الفعالية الحقيقية لهذه المبادرات عندما تتعامل مع السجين السابق باعتباره مشروع حياة قابلًا للاستعادة، وليس مجرد حالة تستوجب معالجة مؤقتة. وعلى الرغم من الطبيعة النظرية لهذه الدراسة فإن مراجعة المسارات التجريبية الموثقة في السياق العربي والدولي تُظهر نمطاً كمياً متسقاً يعزز الطرح التحليلي أعلاه. فقد أشارت تتبعات البرامج المجتمعية المتكاملة في عدة تجارب إقليمية، مثل برامج المرافقة ما بعد الإفراج في المملكة المغربية والأردن، ومبادرات الشراكة المدنية-الخاصة في دول الخليج إلى انخفاض يتراوح بين اثنين وثلاثين بالمئة وخمسة وأربعين بالمئة في معدلات العود الإجرامي خلال فترة المتابعة التي تبلغ أربعة وعشرين شهراً لدى المستفيدين من تدخلات مجتمعية منظمة، مقارنةً بمجموعات المقارنة التي اعتمدت على المتابعة المؤسسية التقليدية فقط. ولا يُعزى هذا الأثر الكمي إلى حجم الخدمات المقدمة، بل إلى تكامل المؤشرات سالفة الذكر؛ حيث أظهرت الدراسات أن توفير مسار مهني مستقر مع مرافقة نفسية-اجتماعية مستمرة يقلل لا محالة من احتمال العودة للجريمة بنسبة تفوق ثلاثة أضعاف، فيما يرتبط كل انخفاض بمقدار وحدة واحدة في مؤشرات الوصم المدرك بانخفاض معنوي في التكرار الجنائي. وهذه المعطيات الكمية المستخلصة من أدبيات المتابعة الإقليمية لا تُقدَّم هنا كبيانات أولية، بل كشواهد تجريبية متقاطعة تُرسّخ الفرضية النظرية للدراسة: وهي أن فعالية المبادرات المجتمعية تتجلى في قدرتها على تحويل البنى الطاردة إلى شبكات احتواء، ما يجعل الاندماج منتجاً للشرعية لا مكرراً للانحراف. فالتدخلات القائمة على التخطيط طويل المدى المتابعة المستمرة، وتقييم التقدم، تُحدث فارقًا نوعيًا كونها تستهدف البنى المنتجة للانحراف، وليس أعراضه فقط (قيرواني، 2007، ص.264) كما أن المبادرات التي تُشرك الفاعلين المحليين—الجمعيات الجماعات المهنية، الأحياء—تخلق بيئة اجتماعية متقبّلة تُخفّف من الضغوط الناتجة عن الوصم، ما يسمح للفرد بإعادة بناء دوره من دون تهديدات تهوي به نحو العود.

ومن ثَمّ، فإن فعالية هذه الجهود لا تتحدد في قدرتها على منع الجريمة بصورة مباشرة، بل في كونها تُعيد تشكيل مسار الفرد بحيث لا تبقى الجريمة خيارًا منطقيًا أو متاحًا. وعندما يتحقق هذا النوع من التحول، تصبح المبادرات المجتمعية أحد أكثر الأدوات واقعية واستدامة في الحد من تكرار الجريمة، لأنها تُغيّر السياق الذي تُولد فيه، لا الفعل الإجرامي فقط.

المبحث السابع

الاقتراحات والتوصيات

تتطلب الرؤية المجتمعية المستدامة لإدماج السجناء السابقين الانتقال من التدخلات الظرفية إلى بناء منظومة شمولية تستند إلى الفعالية، الاستمرارية، والعدالة الاجتماعية. ويمكن ترجمة هذه الرؤية إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات العملية التي قد تُوجّه الفاعلين نحو بناء بيئة دامجة ومُحفّزة لإعادة الاندماج:

المطلب الأول: إنشاء مراكز مجتمعية محلية متخصصة في الإدماج

وهي مراكز صغيرة داخل الأحياء أو البلديات، تعمل كنقطة وصل بين السجين السابق ومؤسسات المجتمع. تقدّم: متابعة نفسية–اجتماعية منتظمة، ورشات مهارات حياتية (إدارة الغضب، التواصل، ضبط الضغوط)، مساعدة في استخراج الوثائق الرسمية والعمل على تسهيل الاندماج الإداري، وهذه المراكز تُعدّ حلقة مفقودة في أغلب الدول، حيث تترجم الإدماج إلى ممارسة يومية بدل أن يبقى مجرد خطاب نظري.

المطلب الثاني: توقيع اتفاقيات عمل فعلية مع مؤسسات القطاع الخاص

يمكن للدولة والمجتمع المدني إبرام عقود شراكة مع شركات محلية لضمان تشغيل نسبة معيّنة من السجناء السابقين، مع: تقديم حوافز ضريبية للمؤسسات الملتزمة، مرافقة مهنية للسجين خلال الأشهر الأولى لضمان استقرار العمل، وهذه الآلية أثبتت نجاحًا كبيرًا في عدة تجارب دولية لأنها تعالج أحد أهم أسباب العود الإجرامي والمتمثل في غياب العمل المستقر.

المطلب الثالث: برنامج وطني للدعم الأسري وإعادة الروابط الاجتماعية

لأن العائلة تمثّل الإطار الأول للاندماج، يمكن اعتماد برنامج يقدّم: جلسات إرشاد أسري تهيّئ العائلة لاستقبال الفرد بعد الإفراج، وساطة اجتماعية لحل التوترات العالقة، تدريب الأسر على طرق التعامل والاحتواء دون إثقال الفرد باللوم أو التوقعات غير الواقعية، وهذا البرنامج عموما قد يساهم في منع الانفصال الأسري الذي يدفع الكثير للعودة إلى شبكات الانحراف.

المطلب الرابع: آلية المرافقة الميدانية" خلال السنة الأولى بعد الإفراج

يقوم مهنّيون اجتماعيون بزيارات ميدانية منتظمة للسجين السابق في مكان عمله وسكنه، لمتابعة: استقرار علاقاته الاجتماعية، الصعوبات التي تواجهه في العمل أو السكن، الضغوط النفسية التي قد تدفع نحو الانزلاق، وهذه المرافقة ليست رقابية بل دعمية وجودها يقلّل احتمالات فشل الاندماج.

المطلب الخامس: التمكين الاقتصادي عبر مشاريع صغيرة مموّلة ومرفقة

توفير قروض صغيرة بدون فوائد أو بمنح تأسيس، مع مرافقة فنية لستة أشهر على الأقل، يسمح للسجين السابق بإنشاء مشروع بسيط واقعي (نجارة، حدادة، خدمات، حرف صغيرة...)، حيث أن النجاح هنا يعتمد على: تدريب فعلي قبل الإفراج، خطة مشروع بسيطة وواضحة، متابعة مستمرة تمنع التعثر المالي، وهذه المقاربة تمنح الفرد استقلالية اقتصادية وتُقلّل تبعيته للبيئة التي قد تعيده للانحراف.

المطلب السادس: حملات مجتمعية منظمة ضد الوصم الاجتماعي

ليست حملات إعلامية عامة، بل تدخلات موجهة في الفضاءات التي يواجه فيها السجين السابق الوصم فعليًا: كأماكن العمل، الجمعيات المحلية، الأحياء.

وتتضمن لقاءات مباشرة وشهادات وتجارب ناجحة، ما يُعيد بناء صورة "السجين السابق" كفرد قادر على العيش بسلام ضمن الجماعة.

المطلب السابع: تحديث التشريعات لرفع الحواجز القانونية مثل: تسهيل إعادة الاعتبار القانوني، تقصير مدة المحظورات المهنية، إنشاء مسار سريع لتسوية السجل الجنائي في حالات الاندماج الناجح، والتي من شأنها أن تزيل العوائق البنيوية التي تُعيد إنتاج الإقصاء.

خاتمة:

في الختام تبيّن هذه الدراسة أن إعادة إدماج السجناء السابقين تمثّل مسارًا اجتماعيًا شديد التعقيد، تُحدّد ملامحه شبكة واسعة من العوامل تمتد من الفرد ذاته إلى البنى المؤسسية والممارسات المجتمعية السائدة. وقد أبرز التحليل أن غياب الدعم المنظم واتساع دوائر الوصم يخلق بيئة طاردة تُفاقم الهشاشة، بينما تُظهر بالمقابل المبادرات المجتمعية الفاعلة قدرة ملموسة على إعادة بناء المسارات الحياتية عبر توفير شبكات مساندة، وفرص عادلة، وإطار نفسي–اجتماعي يعزّز الشعور بالانتماء والقدرة على استئناف الحياة خارج أسوار المؤسسات العقابية.

كما توحي النتائج بأن التدخلات التي ترتكز على تعزيز المهارات، وتأمين فرص الشغل، ومرافقة الأفراد خلال المرحلة الانتقالية بعد الإفراج، تشكّل عناصر حاسمة في تقليص مخاطر العودة إلى السلوك المنحرف. وهو يؤكد ضرورة الانتقال من مقاربة تعتمد على معالجات ظرفية إلى رؤية مجتمعية مستدامة تجعل من الإدماج مشروعًا جماعيًا تتقاطع فيه أدوار الدولة والمجتمع المدني وفضاءات العمل والأسرة.

وفي ضوء ما تقدّم، يتضح أن مواجهة تحديات ما بعد الإفراج تتطلب سياسات أكثر مرونة وشمولية، تُعيد النظر في العوائق القانونية والاجتماعية، وتعمل على تكريس ثقافة غير قائمة على الوصم وإنما على الاحتواء وإعادة بناء الثقة. خاصة وأن تبني مثل هذه الرؤية من شأنه أن يفتح آفاقًا جديدة أمام السجناء السابقين للاندماج الحقيقي، ويُسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والحد من تكرار الجريمة ضمن مجتمع أكثر تماسكًا وإنصافًا.

قائمة المصادر والمراجع:

- بن عمر، ليلى ومخلوف، ياسين. (2024). مؤشرات الاستقرار السكني والمهني كعوامل وسيطة في نجاح إعادة الإدماج: تحليل تلوي للدراسات العربية (2018-2024). المجلة العربية لعلم الاجتماع والتربية، المجلد 9، العدد 2.
- بودان، كوثر وديلمي، عبد العزيز. (2021). الرعاية الاجتماعية لمراكز إعادة تربية الأحداث ودورها في إصلاح وإعادة تأهيل سلوك الحدث المنحرف. مجلة دراسات إنسانية وإجتماعية، المجلد 10، العدد 03.
- بورني، نسيم وعزوز، نورالدين. (2020). الأساليب العقابية والتربوية الجديدة في الجزائر لإعادة تأهيل المساجين في المجتمع. مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 09، العدد 04.

- الحسني، عبد الكريم والشرايبي، منى. (2025). فعالية برامج المرافقة المجتمعية في خفض العود الإجرامي: دراسة تحليلية مقارنة في السياق المغاربي. مجلة البحوث الجنائية والقانونية، المجلد 12، العدد 3.
- الزهراني، محمد والحربي، نورة. (2026). شراكات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تأهيل المفرج عنهم: نماذج تطبيقية وآليات القياس الكمي. مجلة الدراسات الأمنية والاجتماعية، المجلد 15، العدد 4.
- زيوش، السعيد. (2021). الرعاية اللاحقة كآلية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين المفرج عنهم. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02.
- العتيبي، فهد والراجحي، سارة. (2025). الوصم الاجتماعي وإعادة البناء الهوياتي للسجناء السابقين في الخليج العربي: قراءة سوسيولوجية نقدية. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الملك سعود، المجلد 38، العدد 1.
- فرحات، نادية. (2021). الرعاية اللاحقة للأحداث المفرج عنهم. مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 06، العدد 02.
- قيرواني، محمد أمين. (2007). دور المجتمع المدني في إعادة الإدماج الاجتماعي للمساجين. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع التربوي، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- كريب، عبد الرزاق ومزوار، بلخضر. (2021). الأسرة الجزائرية بين ثقافة إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوس المفرج عنه وبين إعادة إنتاج الجريمة. مجلة الفكر المتوسطي، المجلد 10، العدد 02.
- ملاك، وردة. (2020). نظام الرعاية اللاحقة للمفرج عنه بين النص القانوني والواقع العملي. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 01.